

# الوثيقة الثانية

عرض للسياسة الوطنية للسكان  
الجمهورية اليمنية  
الوثيقة الثانية  
المنطلقات ، المبادئ ، الأهداف  
٢٠٠١ - ٢٠٢٥م

تقديم /

مجاهد أحمد الشعب  
مدير عام الإعلام والتوعية السكانية  
الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان

مقدمة :

تبنت اليمن أول وثيقة متكاملة تحمل معالجة للقضايا السكانية عام ١٩٩١م وتمثلت بإقرار الحكومة - آنذاك - للإستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها وقد غطت أهداف الإستراتيجية فترة عشر سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) ومع نهاية الفترة التي تغطيها أهداف الاستراتيجية بدأت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان التحضير لتمديد وتحديث السياسة الوطنية للسكان كجهة مسؤولة عن هذه المهمة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للفترة القادمة (٢٠٠١-٢٠٢٥م) وقد تبلورت أهداف هذه السياسة وتوجهاتها بناءً على مراجعة وتقييم الأوضاع السكانية لبلادنا من خلال العديد من الدراسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تناولت القضايا السكانية بالتحليل والتقويم والاتجاهات المستقبلية وعلاقتها بالتنمية والبيئة ، ومنسجمة مع طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الجمهورية اليمنية وقيم شعبنا الأصيلة، مستوعبة للمتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية وتحديات الألفية الثالثة ، ومتوافقة مع الجهود الوطنية المبذولة لترسيخ أسس التنمية المتكاملة وفق الرؤية الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى العام ٢٠٢٥م، ومسألة إدماج المتغيرات السكانية في خطة التنمية الخمسية (٢٠٠١-٢٠٠٥م).

وحرص المجلس الوطني للسكان من خلال أمانته العامة على إصدار السياسة الوطنية للسكان من خلال منظومة وثائقية متكاملة فيما بينها ، لأسباب عملية وموضوعية ، تسهل من عملية تحديث بعضها عند الضرورة على ضوء المتغيرات والمستجدات في الأوضاع السكانية ، وتتمثل هذه الوثائق في الآتي :

- الوثيقة الأولى : (الإشكاليات والتحديات) تستعرض تحليل وتقييم الوضع السكاني واتجاهاته المستقبلية .

- الوثيقة الثانية : (منطلقات ومبادئ وأهداف السياسة السكانية) للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٥م .

- الوثيقة الثالثة : (برنامج العمل السكاني) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م .

ولكون الوثيقة الثانية تحدد منطلقات وتوجهات وأهداف العمل السكاني في بلادنا خلال الربع قرن القادم فإنها من وجهة نظر تخطيطية تعتبر أهم الوثائق الثلاث التي ينبغي الإطلاع عليها وفهمها وإثرائها من قبل المهتمين وكل الجهات والمؤسسات الفاعلة في مجال تنمية المجتمع ، وهو ما دعى إلى تقديم أهم محتويات هذه الوثيقة في هذا اللقاء .

## ١- مبررات ومنطلقات السياسة الوطنية للسكان :

إن السياسة الوطنية للسكان ٢٠٠١-٢٠٢٥م ومضامينها وأهدافها يقوم على الاستطلاع الدقيق لمحددات ومؤشرات الإشكالات السكانية في حاضر ومستقبل الجمهورية اليمنية والذي اطّلت به الأمانة العامة من خلال فرق بحثية متخصصة في مجالات سكانية وتنموية مختلفة .  
وفي سياق هذا الاستطلاع برزت معالم أساسية وواضحة للقضية السكانية تتلخص في مجملها في الآتي :

- فهم المخاطر الناجمة عن التفاعل السلبي للجانب الكمي للسكان حجماً وتركيباً وتوزيعاً ، حاضراً ومستقبلاً .
- إشكالات وتحديات نوعية الحياة السكانية التي مازالت متدنية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها ، وتتجسد في الأمية المرتفعة خاصة في أوساط الإناث وتدني المستوى الصحي والمعيشي الذي مازلت دون التطلعات الحضارية للسكان .
- البعد الفئوي للسكان ، ذلك أن هناك فئات سكانية تعاني أكثر من غيرها من حدة الإشكالات وتراكماتها . إن فئات النساء والأطفال وبالذات في القطاعات الريفية وهوامش المدن والمسنين والرحل عبر الصحاري وفي البوادي هم أكثر الفئات السكانية تعرضاً لظواهر الإشكالات البارزة والمستترة
- تحديات البيئة المحيطة بالإنسان وتلوثها ومخاطرها والتي تتفاقم في الحضر والريف وتخضع للتحويلات المناخية ونضوب مصادر المياه ، واتساع الفجوة الغذائية .

تلك هي الاعتبارات الملحة التي تفرض على مؤسسات الدولة المعنية وعلى رأسها الأمانة للمجلس الوطني للسكان إعداد وبلورة السياسة الوطنية للسكان ، وهي أكثر قناعة بأنها مدخل حضاري لخلق ضمانات كافية لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وغاياتها في تناسق كامل مع متطلبات التنمية المستدامة واستراتيجيات الرؤية الوطنية المعدة من قبل حكومة الجمهورية اليمنية .

## ٢- تعريف السياسة السكانية :

تعني السياسة السكانية (جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي والنوعي على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وفي إيجاد التوازن بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة).

وبهذا التعريف فإن السياسة السكانية تعتبر المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والأنشطة التي تؤثر بطريقة مباشرة مثل ( برامج تنظيم الأسرة ) وغير مباشرة مثل ( رفع مستوى التعليم ) في متغيرات السلوك الديموغرافي وخصائصه الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية .

إن المقدمات المنطقية لإعداد السياسة السكانية قد انبثقت من المنطلقات الآتية:

- الدراسات وأوراق العمل المتخصصة لحاضر ومستقبل السكان وعلاقته مع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومستوعبه ما ورد في الرؤية الإستراتيجية لعام ٢٠٢٥ م .
- حصيلة التجارب العملية المتراكمة على مدارات صياغة وتحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسكان المعتمدة من قبل الدولة للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ م .
- التعامل والاهتداء بالقرارات والمواثيق التي اعتمدها الجمهورية اليمنية على المستوى الإقليمي والدولي وخاصة تلك التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة خلال عقد التسعينات بما في ذلك مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤ م .
- ضرورة توسيع قاعدة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتسخير القدرات التطوعية الكاملة في إعداد السياسة السكانية وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها كخطوة لا غنى عنها لتوحيد وتمتين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق المتطلبات السكانية والتنمية المتوازنة والعادلة .
- الجهود الوطنية المبذولة لتطوير قاعدة البيانات الأساسية وتوسيع نطاق استخداماتها وتطوير المؤشرات الكمية والنوعية المطلوبة لتتبع وتقويم السياسات والبرامج السكانية الكلية منها والقطاعية وما ترمي إليها من تحسين في خصائص المجتمع الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

### ٣- مبادئ السياسة السكانية

- ترتكز مبادئ السياسة الوطنية للسكان على روح الشريعة الإسلامية وقيم وثوابت المجتمع المنصوص عليها في الدستور والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية ، والتي يمكن استعراضها في الآتي :-
- إن الإنسان هو أهم وأثمن الموارد فقد كرمه الله في كتابه العزيز وكفل له الدستور تكافؤ الفرص سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً دون تمييز .

(( ولقد كرمنا بني آدم واملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات  
وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ))  
صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية ٧.

" تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً  
وتصدر القوانين لتحقيق ذلك " .  
مادة (٢٤) من دستور الجمهورية اليمنية

- تمثل الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع وتقع مسؤوليات صونها وتدعيم  
بنيتها من التفكك ضمن أولويات السياسة الوطنية للسكان .

" الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحافظ القانون  
على كيانها ويقوي أواصرها " .  
مادة (٢٦) من دستور الجمهورية اليمنية

- إن السياسة الوطنية للسكان مكوّن أساسي من مكونات التنمية المستدامة  
والعادلة .
- يعتبر الإنصاف والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها  
والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها أحد دعائم السياسة الوطنية  
للسكان .

" يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدالة والحرية  
والمساواة وفقاً للقانون " .  
مادة (٢٥) من دستور الجمهورية اليمنية

- إن بلورة الأهداف الديموغرافية الكمية ضمن أهداف السياسة الوطنية  
للسكان لا يتعارض مع وجوب التوسيع في خيارات الزوجين وحرتهما في  
الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة .
- الاهتمام الكامل بالأمهات والنساء في سن الإنجاب واتخاذ التدابير المناسبة  
التي تكفل لهن شروط الأمومة الآمنة ضد العدوى والأمراض والمخاطر  
المرتبطة بالإنجاب المرتفع والمتقارب وخاصة في الأعمار المبكرة  
والتأخرة .

" تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب " .  
مادة (٣٠) من دستور الجمهورية اليمنية

- التأكيد على حقوق الأطفال الملحة ورعايتهم وتعزيز التكافؤ بين الأطفال الذكور والإناث في جميع مراحل الحياة والقضاء على أشكال التفضيل بينهما.
  - التأكيد على أن التنمية البشرية هي من الدعائم الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، وأن التنمية المستدامة تتطلب إبطاء المعدلات العالية للنمو السكاني وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للإدامة وحماية البيئة ومواردها .
  - إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الجانب الإيجابي للموروثات الثقافية والحد من المؤثرات والممارسات التي تعيق تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامجها .
  - إعطاء أهمية لمبدأ الشراكة الفاعلة بين القطاع الحكومي والأهلي والتطوعي والخاص وباقي عناصر المجتمع المدني وتعزيز مبادراتها في جميع البرامج والأنشطة المتعلقة بالسكان والتنمية والبيئة .
- ٤- أهداف السياسة السكانية :

بغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان ، وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي ، والثقافي ، وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وغيرها من القضايا ذات العلاقة بالنمو السكاني . **تهدف السياسة الوطنية للسكان إلى مايلي :-**

- العمل على تخفيض نسبة وفيات الأمهات لتصل إلى ٧٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٦٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م .
- تخفيض معدل وفيات الرضع ليصل إلى ٣٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية بحلول عام ٢٠١٥م وأقل من ٣٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ليصل إلى حوالي ٤٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٤٠ حالة وفاة بحلول عام ٢٠٢٥م .
- العمل على رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد ليصل إلى ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أعلى من ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠٢٥م .

- تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع الخيارات والخدمات والمعلومات للأزواج من أجل تخفيض الخصوبة ليصل معدلها الكلي إلى أقل من ٤ ولادات حية لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من ٣,٣ بحلول عام ٢٠٢٥م .
  - العمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٥٦% بحلول عام ٢٠٢٥م على أن لا تقل نسبة الاستخدام للوسائل الحديثة عن ٣٥% لنفس العام.
  - تحقيق زيادات سنوية مضطردة في أعداد الملتحقين بالتعليم الأساسي وبالذات للفتيات وصولاً إلى هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٢٥م .
  - انطلاقاً من الفهم الموضوعي لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المضطرد والتنمية المستدامة تستهدف السياسة الوطنية للسكان تدعيم وتنشيط الجهود الوطنية المتداخلة لتحقيق أهداف :-
- أ. إبطاء النمو السكاني ليتناسب مع مقتضيات التنمية المستدامة وبما يحقق أهداف السياسة الوطنية للسكان .
- ب. تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمالة بالذات للنساء وسد منافذ البطالة وخاصة بين النساء والشباب وتقليص مساحة الفقر والحد من انتشاره .
- ج. تحسين حماية البيئة والحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة ودرء الآثار السلبية والمتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة .
- السعي لتخفيض نسبة الأمية وبالذات في المجتمعات الريفية وفي أوساط النساء، بحيث لا يزيد المتوسط العام للأمية من ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٥م.
  - تكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات واحتياجات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة إيكولوجياً وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي .
  - تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسة والتشريعية وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها وكفالة تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة وفي عمليات تقرير السياسات في جميع المراحل . الاشتراك في كافة جوانب الإنتاج والأنشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا والثقافة المتصلة بالسكان ، وتشجيع الرجل وتمكينه من تحمل المسؤولية في سلوكه الإنجابي ودوره الأسري

والتربوي، وغرس قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق وقيم المجتمع .

- العمل الجاد لتعزيز صحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والشباب والمرافقين ، وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم مع إيلاء الاعتبار الواجب لقدراتهم الخلاقة وتقديم الدعم لهم على صعيدي الأسرة والمجتمع وتوعيتهم بمخاطر الإنجاب المبكر والمتأخر وحالات الحمل عالية الخطورة وتوجيه قدراتهم لتوصيل المعلومات والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية للسكان ، بما فيها المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة عن طريق ممارسة الجنس بما في ذلك الإيدز .
- ينبغي العمل على تطوير الدعم لكبار السن وإبراز قيم الدين الإسلامي في التعامل معهم وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل المنتج والعيش بصورة لائقة وعادلة وأن تكون لهم رعاية صحية مناسبة .
- لابد من زيادة التدابير الفعالة للوقاية من حالات العجز وإعادة تأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وإدماجهم في المجتمع وتزويدهم بالمعلومات والخدمات الخاصة بالأمراض المنقولة عن طريق الجنس والقضاء على أشكال التمييز في مجالات الصحة العامة والإنجابية وتكوين الأسرة والتوظيف .

٥- آليات تنفيذ السياسة السكانية :

يرتبط تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان بمدى تكوين الأطر المؤسسية وبالعديد من الإجراءات والقرارات الإدارية والتنقيفية والإعلامية وبالأنظمة واللوائح والتشريعات وبتوزيع المسؤوليات والمهام بين المؤسسات المعنية وبتقوية القدرات الوطنية للقيام بعمليات المتابعة والرصد والتقويم . وبالرغم مما تحقق في تجربة العمل المؤسسي خلال العقد المنصرم يظل الإطار المؤسسي للسياسة الوطنية للسكان ، والقدرات الفنية والتنظيمية والبشرية بحاجة إلى مزيد من الإجراءات التطويرية ، حيث لاتزال بعض الحلقات ضعيفة مثل التنسيق والتكامل والشراكة بين المؤسسات الرسمية أو مفقودة مثل الأطر المؤسسية على مستوى المحافظات أو الأقاليم الرئيسية . لذلك تصبح مسألة تطوير البنى المؤسسية والأطر المنهجية موضوعاً آلية مركزية ضمن الآليات اللازمة لتنفيذ السياسة السكانية وتحقيق أهدافها ، ومرتكزاً أساسياً للتفاعل مع القضايا السكانية من خلال ما تفرضه المستجدات على المستوى الوطني ، وذلك بالتأكيد على الاتجاهات التالية : -



- تأكيد وتكثيف الدور التنسيقي للمجلس الوطني للسكان بأمانته العامة وتعزيز قدرات الاتصال مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المستوى المركزي والقطاعي والمحلي وذلك من خلال :-
  - ١ . استكمال الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بما في ذلك إنشاء فروع لها في المحافظات .
  - ٢ . تحديد نقاط ارتكاز في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بغرض التنسيق والتنفيذ لأهداف السياسة الوطنية للسكان متابعتها وتقويمها وفقاً للقرار الجمهوري رقم (١١٣) الخاص بإنشاء المجلس الوطني للسكان وأمانته العامة .
- التطوير المستمر للبيئة المعلوماتية والتخطيطية والتشريعية عن طريق التنسيق بين مختلف العمليات الخاصة بجمع المعلومات والدراسات وتحسين نظم المؤشرات الخاصة بالمتابعة والرصد والتقويم وتحديث التشريعات وفقاً للمستجدات والضرورات وترقية الكفاءات الوطنية في المجالات التخطيطية ودمج المتغيرات السكانية في التنمية .
- إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمات التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المدني في مناقشة وترجمة أهداف السياسة الوطنية للسكان إلى برامج تنفيذية ومتابعة تنفيذها ورصد نتائجها وتقويمها وتقوية الالتزام السياسي للسياسة السكانية بدعم وتعبئة الموارد اللازمة بالاعتماد المتزايد على التمويل الوطني لتنفيذ السياسة السكانية .
- تشجيع وتكثيف وسائل الاتصال والإعلام السكاني بغية رفع الوعي والمعارف والالتزام على جميع المستويات بهدف دفع المخططين وراسمي السياسات والمؤثرين على القرارات الأسرية والتنمية والبيئية على اتخاذ الإجراءات اللازمة والسليمة لخدمة أغراض التنمية المستدامة وإدماج الاهتمامات السكانية في الخطط التنموية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية إلى الوصول إلى موقف جماعي مؤيد للسلوك المسؤول في مجال السكان والتنمية وزيادة مقدره الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بحرية وبمسؤولية .